تطورات الأزمة القبرصية (1967-1983)

د. حنا عزو بهنان

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية /مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

برزت ألازمة القبرصية على المسرح الدولي عقب حصول قبرص على استقلالها سنة 1960 والتي كانت تضم طائفتين (طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك). وتعقدت هذه ألازمة خلال سنتي (1963-1964) نظرا لإعلان الحكومة التركية التدخل العسكري في قبرص.

وتجددت تلك ألازمة ثانية سنة 1967 بسبب استئناف أعمال العنف بين الطائفتين المذكورتين. وأصبحت تلك ألازمة أكثر تعقيدا بسبب التطورات الأخيرة التي شهدتها قبرص منذ منتصف تموز 1974 وحتى 15 كانون الأول 1983، أي منذ الانقلاب العسكري اليوناني في جزيرة قبرص والإنزال العسكري التركي فيها وحتى إعلان قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص دولة مستقلة.

تمهيد

سيطرت الدولة العثمانية على جزيرة قبرص خلال الحقبة (1571-1878) بعد أن كانت خاضعة للحكم البيزنطي قبل هذا التاريخ. وأصبحت تلك الجزيرة تضم منذ ذلك الوقت طائفتين، أولهما الطائفة القبرصية اليونانية التي تشكل الأغلبية وثانيهما الطائفة القبرصية التركية وهي الأقلية. وعلى أثر تلك السيطرة ظهرت إلى الوجود في قبرص عدة حركات مسلحة مناهضة لها. ثم أخذت تطالب بإنضمام قبرص إلى اليونان (الأينوسيس Enosis) بعد أن استقلت الأخيرة عن سيطرة الدولة العثمانية سنة 1832[1].

وبموجب المعاهدة الدفاعية التي وقعت في 4 حزيران 1878 بين ممثلي الدولة العثمانية وبريطانيا أصبحت قبرص خاضعة لإدارة الثانية بعد الموقف البريطاني الداعم للدولة العثمانية في حرب الأخيرة مع روسيا القيصرية (1877-1878) تنازلت الدولة العثمانية عن قبرص لبريطانيا مع بقاء سيادتها الاسمية عليها. وتجدر الإشارة إليه أن هدف بريطانيا من ذلك

الاتفاق كان السيطرة على تلك الجزيرة ذات الموقع الأستراتيجي لتأمين طرق مواصلاتها إلى الهند، وتعزيز وجودها في منطقة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط[2].

وعندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى إلى جانب دول الوسط أي ضد بريطانيا استولت الأخيرة رسمياً على تلك الجزيرة. وبموجب معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 وافقت تركيا واليونان على بقاء قبرص تحت السيطرة البريطانية[3].

استمرت جهود القبارصة اليونانيون لضم الجزيرة الى اليونان. ونشطت تلك المساعي سنة 1952 عندما عهدت اليونان والأسقف القبرصي مكاريوس الثالث 111 Makarios الى الجنرال جورجيو غريفاس Georgios Grivas- يوناني من أصل قبرصي- مهمة تشكيل منظمة مسلحة أطلق عليها أسم إيوكا E. O. K. A (المنظمة القومية للمقاتلين القبارصة)، حيث أقسم أعضاؤها في 7 آذار 1953 في أثينا على تحقيق الضم حتى لو كلفهم ذلك حياتهم. وهكذا ظهرت إلى الوجود حركة مقاومة مسلحة ضد الأحتلال البريطاني في قبرص استمرت حتى سنة 1959. وظهر خلال تلك السنوات اتجاهان رئيسيان في قبرص، الأول تتزعمه الطائفة اليونانية التي قادت حركة المقاومة المسلحة وتدعمه اليونان الذي يدعو الى تطبيق حق تقرير المصير على الشعب القبرصي وضمها إلى اليونان. أما الأتجاه الثاني فتمثله الطائفة التركية هناك الذي يدعو إلى عودة قبرص الى السيادة التركية عند مغادرة القوات البريطانية منها على اعتبار أنها كانت تابعة أصلاً للدولة العثمانية. وهذا الأتجاه تدعمه تركيا التي رفعت شعار ((قبرص تركية)) أولاً ثم استبدلته بشعار ((تقسيم قبرص)) منذ أواخر سنة 1956[4].

وفي أوائل سنة 1959 جرت عدة مشاورات بين المسؤولين الأتراك واليونانيين بشأن الأزمة القبرصية أسفرت في شباط من السنة نفسها عن عقد مؤتمري زيورخ ولندن بين ممثلي الدول الثلاثة (بريطانيا، اليونان، تركيا). وتم التوصل إلى اتفاق بشأن قبرص[5]. وبموجبه غدت الأخيرة جمهورية مستقلة رسمياً في 16 آب 1960، وأنتخب الأسقف مكاريوس الثالث رئيساً لها والدكتور فاضل كوجك Kucuk نائباً له في انتخابات مستقلة من قبل الطائفتين في قبرص. وأكد دستور الدولة الجديدة على الحقوق المتساوية للطائفتين فيها. كما

عقدت في اليوم نفسه معاهدتي الضمان والتحالف طبقاً لاتفاقية لندن. وأكدت معاهدة الضمان على عدم تقسيم قبرص أو اتحادها مع أية دولة أو ضمها لأية دولة أخرى. كما منحت الدول الضامنة الثلاث حق التدخل في قبرص للمحافظة على تلك المعاهدة. وأصبح لتركيا واليونان وجود عسكري في قبرص شرط أن لا يتجاوز 650 جندي تركي و950 جندي يوناني[6].

أثار منح طائفة القبارصة الأتراك حقوق متساوية بموجب ذلك الدستور حفيظة الرئيس مكاريوس كونها لا تتناسب مع عددها في قبرص، لذا أقترح في 30 تشرين الثاني 1963 إجراء عدة تغييرات دستورية من شأنها تغيير وضع القبارصة الأتراك من طائفة لها حقوق متساوية إلى أقلية خاضعة للأكثرية[7]، مما أدى إلى توتر أجواء العلاقات بين كلتا الطائفتين وبالتالي نشوب نزاع دموي بينهما، وكاد الموقف أن يتحول إلى صدام مسلح بين اليونان وتركيا، لأن الأخيرة حاولت من جانبها بأسم معاهدة الضمان استغلال الموقف والتدخل عسكرياً في شؤون قبرص سنة 1964، لكن ليندون جونسون Leyndon Johnson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (1963-1969) وجّه إلى عصمت اينونو Inonu رئيس وزراء تركيا (1961-1965) رسالة تهديدية حذرّه فيها من مغبة التدخل في قبرص[8]. وكرد فعل على ذلك التحذير صرح اينونو ما يأتي: ((إذا تم إيجاد وضع عالمي جديد فإن تركيا لن تخفق في إيجاد موقعها في هذا العالم))[9].

ولهذه الأسباب مجتمعة حولت تركيا ذلك النزاع إلى منظمة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من مناقشة تلك الأزمة داخل أروقة تلك المنظمة خلال السنوات (1964-1967) وإصدار أكثر من قرار بشأنها، منها ما يتعلق بتشكيل قوات دولية لحفظ السلام في قبرص لمنع وقوع أي صدامات طائفية فيها، لكنها توقفت أخيراً دون حسم المشكلة نهائياً إثر الأنقلاب العسكري في أثينا وتسنم العسكريين زمام السلطة هناك سنة 1967 وقيام أزمة جديدة في قبرص[10].

الأزمة القبرصية لسنة 1967 وتطوراتها اللاحقة

نشأت هذه الأزمة إثر تجدد أعمال العنف ثانية في 15 تشرين الثاني 1967 بين قوات القبارصة الأتراك وقوات القبارصة اليونانيين في قريتين في قبرص وقتل على أثرها 24 من القبارصة الأتراك، مما أدى ذلك إلى ردود فعل قوية في تركيا على المستويين الرسمي والشعبي. وفيما يتعلق بالموقف الرسمي عقدت الحكومة التركية في اليوم نفسه إجتماعاً مع قادة القوة الجوية والبرية والبحرية التركية. واتخذت عدة إجراءات عسكرية سريعة، منها وضع القوة الجوية التركية في حالة إنذار في صباح اليوم التالي، كما أغلقت تركيا جميع المطارات المدنية لمدة أربع ساعات، وتحركت عدة طائرات حربية تركية من قواعد أسكيشهر Eskisehir ومرزيفون Merzifon إلى القاعدة الأمريكية في انجرليك Incirlik في أدنة Adana. ومنعت الحكومة التركية الطائرات الأمريكية الإقلاع من تلك القاعدة. ووضعت القوات العسكرية التركية في حالة تأهب للانطلاق من المناطق الساحلية التركية في مرسين Mersin– سيليفكة Silifke– تاشوجو Tasucu للتوجه إلى قبرص بهدف إخضاعها عسكرياً. وفي 26 تشرين الثاني 1967 أعلنت حالة الطوارئ في استانبول وأنقرة ومدن أخرى تقع على ساحل البحر المتوسط[11]. وفيما يتعلق بالموقف الشعبي عقد المجلس الوطني التركي الكبير جلسة سرية في 16 و 17 تشرين الثاني ووافق بأغلبية ساحقة على إرسال القوات التركية خارج حدود تركيا إذا دعت إليها الضرورة. وطالبت الأحزاب السياسية التركية، منها حزب السلامة SP وحزب العمال التركي WPT وحزب الفلاحين القومي الجمهوري RBNP وحزب العدالة JP بالتدخل العسكري في قبرص. وانتقدت سياسة الحكومة التركية التي غيرت موقفها المفاجئ من التدخل العسكري إلى أسلوب المفاوضات لحسم المشكلة سلمياً وبتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت بأن الحكومة التركية فقدت الفرصة التي توفرت لها من أجل تقسيم الجزيرة وضمان حقوق الطائفة القبرصية التركية. كما عمت المظاهرات الاحتجاجية الطلابية في 19 تشرين الثاني في أنقرة وغيرها من المدن التركية، حيث طالبت بأعلان الحرب على اليونان. واحتجت في 23 منه على زيارة سايروس فانس Cyrus Vance المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي جونسون إلى أنقرة للتوسط بين تركيا واليونان لحسم النزاع[12]، حيث عارضوا ذلك التوسط لأنهم تذكروا

الرسالة التحذيرية التي بعث بها جونسون إلى اينونو سنة 1964 بشأن التدخل في قبرص، مما أدى ذلك إلى ازدياد الشعور المناهض للولايات المتحدة الأمريكية[13].

إن الضمانات التي أعطيت للحكومة التركية من قبل نظيرتها اليونانية والمتمثلة باستدعاء الجنرال كريفاس، وسحب القوات العسكرية اليونانية المرابطة في قبرص منذ سنة 1964 إلى أثينا[14]، مهد الطريق في 3 حزيران 1968 للبدء في مفاوضات مشتركة والتي استمرت حتى سنة 1974 بين ممثلي الطائفة القبرصية التركية برئاسة رؤوف دنكتاش Rauf Denktas والطائفة القبرصية اليونانية برئاسة كلافكوس كليريدس Glafkos Clerides وبأشراف أوسوريو تافال B. F. Osorio Tafall الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، علماً بأن تلك المفاوضات كانت تجري على نحو متقطع بسبب التطورات الجديدة اللاحقة، ففي 20 أيلول 1971 انهارت فجأة بسبب عودة الفريق كريفاس سراً إلى قبرص ليثير المشكلة ثانية من جهة، واختلاف وجهات نظر الطرفين المشاركين، فضلاً عن تركيا واليونان من جهة أخرى[15].

استأنفت تلك المباحثات ثانية في 8 حزيران 1972 وصرح دنكتاش في الجلسة الأفتتاحية لذلك اليوم ما يأتي: ((إن المنطقة التي تقع فيها قبرص حساسة جداً؛ إن الروابط التي تربط الطائفتين لا يمكن فصلها فيما يخص الوطن الأُم. وحقيقة أن ما يحدث بين المجموعتين هو بشكل غير محتم معكوس في أنقرة وأثينا ولا يمكن فصله، لهذا فإننا كمجموعتين قوميتين تقطنان قبرص فإن الروابط المشتركة للأستقلال والسيادة في قبرص والشراكة في الهيئة الإدارية تشكل دولة قبرص التي تمتلك واجباً ليس فقط فيما يخص المجموعتين وكذلك قبرص بشكل عام، ولكن أيضاً لها واجب دولي في المحافظة على السلم في تلك المنطقة الحساسة...))[16].

توصل الطرفان من خلال تلك المباحثات الى اتفاقية بشأن السلطة التشريعية والحكومة المحلية، علماً بأن تلك الأتفاقية لم توافق عليها الحكومة اليونانية على إعتبار أنها عقبة في سبيل تحقيق الحلم اليوناني لضم الجزيرة الى اليونان. كما عارض الأسقف مكاريوس ومجلس وزرائه تلك الأتفاقية أيضاً لأنهما أصرا على أن تعامل الطائفة القبرصية التركية كأقلية فقط[17].

والجدير بالذكر أن العلاقات القبرصية–اليونانية تأزمت في أوائل آب 1973 إثر ازدياد

نشاطات منظمة أيوكا السرية في قبرص، مما حدا بمكاريوس الى تقديم طلب رسمي في 4 تموز 1974 الى السلطة العسكرية في اليونان الذي تضمن سحب جميع الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني القبرصي والبالغ عددهم 650 ضابط للسيطرة على الجيش والقوات المسلحة القبرصية الأخرى من جهة. كما أن السياسة التي أنتهجها بعد استقلال قبرص والمتمثلة بعدم الأتحاد مع اليونان من جهة أخرى أدتا إلى تفجير الموقف بين الجانبين وآل إلى انقلاب 15 تموز 1974، إذ قامت مجموعة من الحرس الوطني القبرصي في اليوم نفسه وبتدبير مجموعة من الضباط اليونانيين العاملين في ذلك الحرس بأنقلاب عسكري أطاح بحكم الرئيس مكاريوس بشكل مؤقت. وأعلن عن قيام جمهورية قبرصية جديدة برئاسة نيكوس سامبسون Nicos Sampson أحد أنصار مشروع إلحاق الجزيرة باليونان[18]. وعلى أثر ذلك توجه بولند أجويد Bulent Ecevit رئيس وزراء تركيا (26 كانون الثاني–17 تشرين الثاني 1974) إلى لندن في 17 تموز من السنة نفسها والتقى بالمسؤولين البريطانيين ووضح لهم بأن اليونان خرقت التسوية القبرصية بأعتبارها إحدى الدول الضامنة، واقترح ضرورة تدخل الدولتين الضامنتين الأخريتين، وتقديم مساعدة بريطانية إلى تركيا أو على الأقل موافقة بريطانيا الصامتة للتدخل العسكري التركي في الجزيرة لحماية القبارصة الأتراك فيها[19]، لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك المقترح من خلال ما ورد على لسان جيمس كالاهان James Kalahan وزير خارجيتها ((إن بلادي تنوي البقاء خارج الأزمة القبرصية في تطوراتها الحالية)). وكذلك فشلت المساعي الأمريكية لعدول الحكومة التركية عن رأيها[20].

الغزو التركي لقبرص سنة 1974 والموقف الدولي منه

وجهت حكومة أجويد في 19 تموز 1974 إنذاراً بالتدخل إذا لم تنفذ مطاليبها في قبرص. وبعد مرور يوم واحد شرعت القوات التركية بغزو نيقوسيا وكيرينيا Kyrenia في شمال الجزيرة وليماسول Limassol في جنوبها. ورداً على ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي في اليوم نفسه قراره المرقم 353 الذي أكد على إقرار السلام في قبرص والعودة إلى النظام الدستوري، وانسحاب القوات الأجنبية منها. كذلك أعلنت الحكومة اليونانية التعبئة العامة وأرسلت قسماً كبيراً من قواتها إلى حدودها الشرقية مع تركيا. كما وجهّ وزير خارجيتها

إنذاراً إلى سفير تركيا في أثينا للحد من عمليات الإنزال في قبرص. وأدت تلك الخطوات إلى وقوع أول صِدام عسكري بحري مباشر بين قوات الطرفين في 22 تموز عند بافوس Paphos على الساحل الجنوبي الغربي لقبرص، على الرغم من القرار الذي أصدره مجلس الأمن وبالإجماع الذي دعا فيه جميع الدول إلى احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص ووقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية من قبرص فوراً، وجلوس الدول الثلاثة الضامنة على طاولة المفاوضات لاستعادة السلام في المنطقة، وإعادة الحكومة الدستورية إلى قبرص[21]. وفي سبيل تحقيق الغاية نفسها أجتمع هنري كيسنجر Henrry Kissinger وزير خارجية الولايات المتحدة في اليوم نفسه في جنيف مع كل من رئيس وزراء تركيا واليونان. وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار حالاً[22]. ويعزى سبب القبول المشترك لوقف إطلاق النار إلى أن الجانب اليوناني وافق على تلك الخطوة، نظراً للتفاوت الكبير بين حجم القوات التركية قياساً بالقوات اليونانية[23]. وإن قيام الحرب بين تركيا واليونان يتطلب اشتراك القوات الجوية اليونانية في تلك الحرب التي تبعد قواعدها الجوية في جزر رودس وكريت عن قبرص مسافة 400 كيلو متراً في حين ان القواعد الجوية التركية في الأناضول هي أقرب حيث تبعد مسافة 160 كيلو متراً، مما يسهل وصول القوات الجوية التركية إلى أهدافها بشكل تام[24]. أما بالنسبة للجانب التركي فإنه بدوره وافق على تلك الخطوة رغم أن قواته لم تحقق السيطرة التامة لأهدافها المرسومة، إلا أنها فسرته من جانب آخر بضرورة تهيئة قوات تركية إضافية وإمدادات بعد هذا التاريخ لاغتنام الفرصة في سبيل تحقيق تلك الأهداف، فضلاً عن استلام كرامنليس Karamanlis منصب رئاسة وزراء اليونان في اليوم التالي وهو الخصم المعادي للنظام العسكري في اليونان، مما يدفع الأتراك إلى انتهاز الفرصة لإقناعه في تحقيق أهدافهم ومن ثم الوصول إلى تسوية شاملة وسلام مع اليونان في قبرص[25]. وفعلاً استقالت الحكومة العسكرية في اليونان وترأس كرامنليس الحكومة المدنية فيها. كذلك شهدت قبرص نفسها تطوراً جديداً فيما يتعلق بنظامها السياسي إثر الإنزال التركي فيها، إذ قدم سامبسون الرئيس الذي عينته سلطات الانقلاب استقالته وخلفه كليريدس رئيس مجلس النواب في البرلمان القبرصي ونائب الرئيس السابق (مكاريوس) والذي دافع عن سياسة الأخير فيما يتعلق بحل المشكلة الطائفية عن

طريق المفاوضات المباشرة بهدف استقلال قبرص كدولة ذات سيادة مع احترام حقوق أقلية القبارصة الأتراك[26].

مهدت تلك التطورات السياسية في كل من اليونان وقبرص الطريق إلى عقد مؤتمر في جنيف في 25 تموز 1974 اشترك فيه وزراء خارجية الدول الثلاثة الضامنة وبحضور ممثل من هيئة الأمم المتحدة بصفة مراقب. وتبين من خلال المناقشات التي جرت فيه مدى اختلاف وجهتي نظر اليونان وتركيا فيما يخص تنظيم المستقبل السياسي لقبرص من خلال مشروع الاتفاق الشامل الذي طرحه طوران جونيس Turan Gunes وزير خارجية تركيا الذي تضمن اتخاذ عدة تدابير سريعة لضمان احترام وقف إطلاق النار في قبرص. وإيجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية. وقيام الدول الضامنة بالإشراف على مطار نيقوسيا. واستعادة نائب رئيس جمهورية قبرص وهو تركي سلطاته. وكذلك استعادة قبرص وضعها الطبيعي كدولة ذات قوميتين. وأخيراً تشكيل إدارتين، إحداهما تركية والأخرى يونانية تتمتعان بالحكم الذاتي في قبرص، لكن جورج بافوس وزير خارجية اليونان رفض ذلك المشروع كونه يهدد استقلال قبرص. وأصر على تطبيق القرار الذي أصدره مجلس الأمن بشأن قبرص. وأكد أن حسم الأزمة القبرصية لا يمكن أن يتم على طاولة المفاوضات إلاّ بأشتراك ممثلين عن الشعب القبرصي، وفعلاً اشترك كليريدس في المفاوضات التي استأنفت في 8 آب 1974 لبحث المشكلات الدستورية لقبرص وتطبيق قرار وقف إطلاق النار بين الجانبين، علماً أنه كانت هناك خروقات لوقف إطلاق النار في أنحاء واسعة من قبرص. وأعلن كليريدس في تلك الجولة من المفاوضات على المحافظة على استقلال قبرص ووحدة أراضيها ضمن تسوية سياسية دائمة تكفل إقامة حكم ذاتي لطائفة القبارصة الأتراك، لكن في نهاية المطاف إنهار ذلك المؤتمر بعد أن رفض الجانبان اليوناني والقبارصة اليونانيين المقترح التركي الذي نص على منح أقلية القبارصة الأتراك ستة أقاليم مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي[27].

وبسبب عدم إمتثال ممثلي اليونان والقبارصة اليونانيين لذلك المقترح إنفجرت الأزمة ثانية، حيث استأنفت القوات التركية عملياتها العسكرية في 14 آب من تلك السنة.

واستطاعت بعد مرور ثلاثة أيام السيطرة على 40٪ من المساحة الكلية لقبرص شمالي الخط الواصل بين كوكينا Kokkina في الشمال الغربي وفاماكوستا Famagusta في الجنوب الشرقي وتضم هذه المنطقة مدن فاما كوستا، مورفو Morphou، كيرنيا وشمالي نيقوسيا[28]. وأدى ذلك الغزو إلى هرب اللاجئين القبارصة من كلا الجانبين وتقسيم قبرص وانفراد الأتراك بالإدارة والاقتصاد في ذلك الجزء المحتل من قبل القوات التركية، وصرح أجويد بأن النجاح العسكري التركي وضع الأساس لدولة قبرصية فيدرالية جديدة مع إدارتين للحكم الذاتي بمنح القبارصة الأتراك الحرية التامة لتأسيس حكومة خاصة بهم[29]. كما أعلنت تركيا وقف إطلاق النار في قبرص بعد أن حققت أهدافها الأساسية من عملية الإنزال العسكري[30]. ويعزى سبب الانتصارات السريعة التي حققتها القوات التركية هناك إلى ضعف إمكانيات اليونان للمواجهة العسكرية الشاملة أولاً، والموقف الدولي، وبخاصة دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو N. A. T. O) فيما يتمثل بفشلها المتكرر بأتخاذ موقف رادع تجاه تركيا لمنعها التدخل في قبرص ثانياً والذي سنأتي على ذكره. وعلى أثر ذلك انسحبت اليونان من الجناح العسكري لذلك الحلف في آب 1974 وهكذا تصدع الجناح الجنوبي الشرقي المهم منه[31].

عدّ الأتراك ذلك الغزو لأول وهلة مكسباً وطنياً. كما تيقنوا بأن حصر الطائفة القبرصية التركية في الجزء الشمالي من قبرص هو الحل المنطقي والسليم، ومنذ ذلك الحين أضحى ((التقسيم)) أحد مكونات السياسة الخارجية التركية. وجعلت الحكومة التركية في إعلان دولة فدرالية للطائفتين الشرط الأساسي لتقليص عدد قواتها العسكرية المرابطة هناك[32]. وكان رد فعل الطرف اليوناني تجاه فكرة إقامة مثل تلك الدولة قبولها على مضض، لكنه أشترط مسبقاً بانسحاب القوات التركية منها، لكن الطرف التركي رفض ذلك الشرط على اعتبار أنه في حالة انسحاب قواتها قبل قيام الفدرالية يعني خسارة الحكومة التركية وسيلة للضغط على اليونانيين حسب ما جاء على لسان اجويد رئيس وزراء تركيا[33].

وفي 13 شباط 1975 أعلن دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك وبدعم من تركيا قيام الدولة الفيدرالية شمالي قبرص من طرف واحد[34]. ورداً على ذلك أعلن القبارصة اليونانيون عدم التنازل والتفريط بأي شبر من قبرص لأي كان، إلاّ أنه من جانب آخر كانت عملية انتقال

السكان لكلا الجانبين تجري على أرض قبرص ليرتسم بذلك ((الخط الأخضر)) بين الطائفتين[35].

وفيما يتعلق بموقف دول حلف شمال الأطلسي والأتحاد السوفيتي تجاه التطورات الجديدة في قبرص، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كانت ضد التدخل والتوسع التركي هناك. وحاولت منع وقوع أي صدام مسلح بين تركيا واليونان من خلال الأتصالات التي قام بها المسؤولون الأمريكان لجميع الأطراف المعنية لأن وقوع مثل ذلك الصدام سيؤدي إلى خلق حالة عدم استقرار في منطقة شرقي البحر المتوسط، وبالتالي تعرض المصالح الأمريكية هناك إلى الخطر من جهة، وإلى ضعضعة حلف شمال الأطلسي على اعتبار أن الدولتين عضوين في ذلك الحلف من جهة أخرى، لكن التطور اللاحق الذي شهده الجزء الشمالي من قبرص والمتمثل بأعلان القبارصة الأتراك عن قيام دولة خاصة بهم في ذلك الجزء أدى إلى تغيير موقف الولايات المتحدة تجاه تركيا، حيث أتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في شباط 1975 حظر فيه إرسال المعدات العسكرية الأمريكية إلى تركيا. وكان هذا القرار بمثابة صدمة قوية على المستوى الرسمي والشعبي التركي، لاسيما إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الولايات المتحدة كانت تعد المصدر الأساسي للأسلحة بالنسبة لتركيا[36]. لذا فإن الحكومة التركية أعلنت من جانبها في حزيران من السنة نفسها فسخ جميع الأتفاقيات الثنائية التي تربطها مع الحكومة الأمريكية، كما أعلنت في تموز إغلاق جميع القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ووضعها تحت إشراف القوات التركية، واعتماد خطة جديدة لتطوير صناعة الأسلحة محلياً عن طريق الأعتمادات التي تقدمها الحكومة التركية والقروض المحلية والأجنبية[37].

أما بالنسبة لموقف بريطانيا فإنه يظهر بشكل أكثر جدية منذ الإنزال التركي في قبرص، إذ أسرعت في إرسال الطائرات الحربية ومجموعة من الجنود البريطانيين إلى قبرص لتعزيز قوات الطوارئ الدولية المرابطة فيها، فضلاً عن تأكيدها على شرعية حكم مكاريوس. وكانت تهدف من وراء ذلك الحفاظ على أمن وسلام قبرص بغية الحفاظ على مصالحها هناك والمتمثلة بالقواعد العسكرية التي تعد من أقوى القواعد في شرقي البحر المتوسط، حيث اتضح دور تلك القواعد بشكل جلي– بعد حصول دول منطقة شرقي البحر المتوسط على استقلالها–

لسد حاجة الدول الأوربية من النفط. لذا أصبحت قبرص بعد أن فقدت بريطانيا مصالحها في تلك المنطقة بمثابة مركز قوة لها ضد تلك الدول. وهكذا حاولت بريطانيا منذ استقلال قبرص وحتى غزوها من قبل القوات التركية تدويل تلك الأزمة خدمة لمصالحها الحيوية في تلك المنطقة[38].

وفيما يتعلق بموقف فرنسا من ذلك الغزو، فلم يكن مؤيداً لذلك الأجراء، ويتضح ذلك من خلال مناقشة تلك الأزمة في مجلس الأمن الدولي، إذ قدمت فرنسا مقترحاً أكد على ضرورة انسحاب القوات التركية من شمالي قبرص. وعلى أثر ذلك عمّ الأوساط السياسية التركية المزيد من الدهشة والمرارة. كما إن الصحافة التركية هاجمت بدورها وبعنف ذلك الموقف. ويمكن تفسير سبب تعاطف فرنسا مع اليونان إلى العلاقات الشخصية التي كانت تربط جيسكار ديستان رئيس وزراء فرنسا بنظيره اليوناني كرامنليس إبان وجود الأخير في فرنسا منفياً من قبل السلطات اليونانية[39]. وجعلت تلك العلاقة القوية الرئيس الفرنسي أن يتصور أن المدى الأوربي يقف عند اليونان أولاً[40]. والاستفادة ليس سياسياً فقط مع اليونان بل اقتصاديا أيضاً من خلال أن البضائع الفرنسية ستغزو الأسواق اليونانية، وهذا ما حدث فعلاً، حيث زودت فرنسا بعد ذلك الغزو طائرات الميراج المقاتلة وأسلحة دفاعية بحرية وبرية لليونان لكسر طوق الأحتكار الأمريكي في تجهيز الطائرات لليونان، وتحجيم النفوذ الأمريكي في أوربا ثانياً[41].

وبالنسبة لموقف الأتحاد السوفيتي من التطور الأخير في قبرص فإنه يتضح من خلال البيان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية في 22 آب 1974، الذي أكد على انسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية فوراً من قبرص وفقاً لقرار مجلس الأمن المرقم 353 والمؤرخ في 20 تموز من تلك السنة. وعدم اعترافه بمعاهدات الضمان بين تركيا واليونان وبريطانيا التي هي عاجزة كلياً عن تأدية مهامها في المحافظة على استقلال قبرص. وضرورة مناقشة تلك الأزمة دولياً لفض ذلك النزاع، وإن بقاء القوات الغازية هناك من شأنه أن يؤدي إلى تصاعد الموقف وتوتر العلاقات بين الدول الكبرى مستقبلاً[42].

كان رد الفعل التركي إزاء ذلك البيان قوياً ومثيراً للجدل على المستوى الرسمي والشعبي، إذ ردّت الحكومة التركية عليه من خلال المذكرة الرسمية في 28 آب 1974، ومما ورد

فيها: (أن الدول الضامنة للمعاهدة هي المسؤولة عن احترام سيادة قبرص واستقلالها التام وليس من حق الدول الأخرى التدخل في شؤونها الداخلية. وإن الحكومة التركية اتخذت قراراً يقضي على تخفيض عدد قواتها هناك وعلى مراحل زمنية. وتعتقد تلك الحكومة أنه بالإمكان حل الأزمة الأخيرة عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية، أو الاستناد إلى قرار مجلس الأمن المرقم 353 وإعلان جنيف في 30 تموز 1974[43]. وتجدر الإشارة هنا أن إعلان جنيف اعترف بوجود إدارتين مستقلتين في قبرص تتمتع كل منهما بالحكم الذاتي، لكن هذا الإعلان يتعارض ومصلحة السوفييت، إذ عبروا عن احتجاجهم عليه من خلال الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الوطني التركي الكبير مع عدد من أعضائه إلى موسكو في 18 تشرين الأول ولقائهم ببودجورني رئيس مجلس السوفيت الأعلى، حيث أكد الأخير أن الأتحاد الفيدرالي يؤدي الى تقسيم قبرص الذي يتعارض مع وجهة النظر السوفيتية الداعية إلى إقامة نظام مركزي فيها. كما أن عملية الإنزال العسكري التركي شمالي قبرص أوجد قناعة لدى السوفييت بإمكانية تقسيم قبرص بين الطائفتين التركية واليونانية التي تتعارض أيضاً مع مصلحة السوفييت، وأدى هذا الموقف من جانب الحكومة السوفيتية ألى فتور في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي[44].

ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى أن إتباع الأتحاد السوفيتي الأساليب الدبلوماسية وعدم اتخاذه أي إجراء عسكري بصدد حل تلك الأزمة، إنما يعزى إلى إحداث المزيد من الانشقاق داخل حلف شمال الأطلسي، وبخاصة بعد الإجراءات الاخيرة من قبل الحكومتين اليونانية والتركية، فضلاً عن أن رمي الأتحاد السوفيتي بثقله العسكري في تلك الأزمة من شأنه أن يبعث المخاوف اليونانية والتركية من الرعب القادم من الشمال من جهة، وينفخ حياة جديدة في التحالف الغربي من جهة أخرى[45].

استئناف المفاوضات بشأن الازمة القبرصية(بعد الغزو التركي وحتى اعلان الجمهورية القبرصية التركية)

جرت عدة لقاءات ثنائية بين المسؤولين الأتراك واليونانيين بشأن تطورات الأزمة القبرصية بعد الغزو التركي لشمالي قبرص. ففي 5 أيار 1975 عقد وزير خارجية اليونان مباحثات رسمية في روما مع نظيره التركي إحسان صبري جاغليانكل Caglayangil (1975-1977) بشأن الخلافات البارزة بين الدولتين وبضمنها الأزمة القبرصية[46].

وفي أواخر 1976 التقى الاثنان في نيويورك للتباحث بشأن تلك الأزمة وعلى قدم المساواة دون شروط مسبقة[47]. وكان ذلك اللقاء تمهيداً للقاء الثنائي الذي جرى في 27 كانون الثاني 1977 بين الأسقف مكاريوس الذي عاد إلى الحكم في كانون الأول 1974، ودنكتاش، وأعقبه لقاءً آخر في 12 شباط 1977 وبأشراف كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة، علماً بأن تلك الاجتماعات لم تسفر عن أي نتيجة تذكر بسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المشاركة[48].

وفي نيسان من تلك السنة عقد اجتماع آخر بين ممثلي الطائفتين في فيينا وقدم سبيروس كبريانو Spyros Kyprianou مقترحات بشأن حل تلك الأزمة وتتلخص بما يأتي: أن يتولى القبارصة الأتراك إدارة 20٪ من مساحة قبرص وهي نسبة تعادل حجم طائفة القبارصة الأتراك والبالغة 18٪ من مجموع السكان. وأن تكون للحكومة الفيدرالية سلطات فعالة وقوية لضمان وحدة الدولة. والمطالبة بانسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية من قبرص. وعودة 200 ألف لاجيء قبرصي يوناني إلى ديارهم[49].

وبعد وفاة مكاريوس في 3 آب 1977 خلفه كبريانو الذي أخذ على عاتقه مهمة استئناف المباحثات مع دنكتاش، إذ أخذت تلك المباحثات تتوالى وتتعثر بسبب اختلاف وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بالشؤون المحلية والإقليمية لقبرص[50].

أقترح أجويد يعد أن تولى رئاسة الوزارة التركية الجديدة (كانون الثاني 1978- تشرين الثاني 1979) في شباط 1978 على كارامنليس رئيس وزراء اليونان ضرورة إجراء لقاء بينهما في الشهر القادم للاتفاق على المبادئ الأساسية لحسم الأزمة القبرصية. وتتلخص المقترحات التركية في الاعتراف بمبدأ تأسيس ((فيدرالية بالتدريج)) تؤدي إلى دولة تضم الطائفتين والأقليمين على أساس المساواة في الحقوق على أن يتولى رئاسة تلك الدولة ممثل كلا الطائفتين بالتناوب ولمدة سنتين. وأن تضم الحكومة الفيدرالية عدداً متساوياً من وزراء

القبارصة الأتراك واليونانيين. وفيما يتعلق بمدينة فاما كوستا اقترحت الحكومة التركية وضع ثلاث حلول لها، أولهما: إما أن تصبح العاصمة للدولة الفيدرالية، وثانيهما: أن تبقى تحت سيطرة الدولة الفيدرالية التركية مع السماح للاجئين اليونانيين بالعودة إلى القسم الجنوبي من قبرص، وثالثهما: تقسيم المدينة بين الطائفتين[51].

وعندما وصلت الأنباء إلى كبريانو باللقاء الذي سيجري بين الاثنين توجه إلى أثينا لأبلاغ الرئيس اليوناني بأن حكومة نيقوسيا لن تقبل أن تكون غائبة عن تلك المباحثات التي تخصها وعن اتخاذ أي قرار نهائي بشأن الأزمة. كما أكد على تمسكه بالمقترحات التي أبداها في نيسان 1977[52]. وبسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المشاركة أيضاً توقفت تلك المباحثات وتعذر اللقاء بينهما مدة طويلة حتى استطاع الأمين العام للأمم المتحدة أن يجمع بينهما في 18 و 19 أيار 1979. وعلى أثر ذلك عقدت عدة اجتماعات بين الطرفين، لكنها فشلت أيضاً في التوصل إلى حل يرضي الطرفين[53].

ومع وصول الاشتراكيين إلى الحكم في اليونان في سنة 1981 فإنهم اتخذوا مواقف أكثر تشدداً تجاه الأزمة القبرصية. وأكدوا بأن الخطر الحقيقي قادم من تركيا وليس من الأتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية، كما أنهم كانوا مستائين من موقف الولايات المتحدة تجاه الغزو التركي لـ40٪ من أراضي قبرص، لذا فإنهم بذلوا قصارى جهودهم لتعزيز علاقاتهم مع الأتحاد السوفيتي ودول حلف وارشو للضغط على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في سبيل اتخاذ موقف حاسم ضد تركيا[54].

وعلى أثر الإخفاقات المتكررة لتلك المباحثات والموقف المتغير للحكومة الجديدة في اليونان أقدم دنكتاش في 15 كانون الأول 1983 على خطوة إعلان قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص دولة مستقلة ذات سيادة. واعترفت تركيا وحدها من دون دول العالم أجمع بتلك الدولة الجديدة، وشرعت تدعمها اقتصاديا وماليا[55].

الخاتمة

تعود الجذور التاريخية للأزمة القبرصية منذ أن سيطرت الدولة العثمانية على تلك الجزيرة، ومن ثم تسليمها إلى بريطانيا، نظرا لأهميتها الإستراتيجية للأخيرة باعتبارها نقطة الدفاع عن طرق المواصلات البريطانية من جهة، ولتعزيز الوجود البريطاني في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

برزت تلك الأزمة على المسرح الدولي عقب حصول قبرص على استقلالها سنة 1960 بموجب الأتفاقيات التي وقعت عليها الدول الضامنة (بريطانيا، اليونان، تركيا)، بسبب الاختلاف في وجهات نظر الطائفتين اللتين تضمها قبرص، وتعقدت تلك الأزمة خلال سنتي (1963–1964)، نظراً لإعلان الحكومة التركية التدخل العسكري في قبرص، فضلاً عن أزمة 1967 التي على أثرها تجددت أعمال العنف فيها. كما أصبحت تلك الأزمة أكثر تعقيداً بسبب التطورات الأخيرة التي شهدتها قبرص منذ منتصف تموز 1974 وما بعده والمتمثلة بالانقلاب العسكري الذي قاده الضباط اليونانيون في قبرص الذي أطاح بالرئيس القبرصي مكاريوس، واستلام السلطة من قبل حكومة موالية لليونان تتطلع إلى تحقيق اتحاد قبرص مع اليونان (الأينوسيس). وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة التركية أوامرها إلى قواتها العسكرية بالإنزال في شمال قبرص، ومن ثم السيطرة على مساحة 40٪ منها وتقسيم قبرص إلى شطرين. وكان هدفها المعلن في ذلك التدخل ازدياد قلقها على مستقبل طائفة القبارصة الأتراك، لكن هدفها شبه المعلن كان إبعاد منافستها —اليونان– من قبرص واستبعاد وجودها العسكري هناك.

انعكست تلك التطورات سلبياً على دول حلف شمال الأطلسي نفسها، حيث غدت العلاقات التركية – اليونانية أكثر تأزماً وتعقيداً. كما تصدع الجناح الجنوبي الشرقي لذلك الحلف إثر إعلان اليونان انسحابها العسكري منه، وكذلك بلغ تدهور العلاقات التركية الأمريكية ذروته عقب ذلك الغزو.

وعلى الرغم من المبادرات السلمية إقليمياً ودولياً بعد ذلك الغزو لتقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة، لكنها أخفقت جميعها.

وأخيراً لا بد من القول بأن تدخل الأطراف الخارجية كل حسب مصلحته في قبرص، فضلاً عن الخلاف الطائفي الذي عصف بها منذ سنوات انتهى بتقسيم قبرص، وإعلان الجمهورية التركية لشمال قبرص سنة 1983.

The Development of cyprus crısıs (1967-1983)

Dr. hanna Azoo Behnan
Lecturer-Regional Studies Center-Mosul University

Abstract

The crisis of cyprus came out in the ınternatıonal theatre after the ındepenence of cyprus ın 1960 whıch ıncluded two sects Turkısh and Greek Creek Cyprıots The crisis has been complicated during 1963-1964) due to the declaration of the turkish goverment to intervence the island by force.

The crisis emerged again in 1967 because of violence acts between the two mentioned communities, and became more complicated as for the recent developments in which cyprus has been witnessed sinc mid of july 1974 till December 15, 1983, i.e. since the Greek military coup in cyprus and the Turkish military landing till the decleration of the Turkish Republic in north cyprus as an indepandert state.

الهوامش والمصادر

(1) Necati Ertekun, The Cyprus dispute and the Birth of the Turkish Republic of Northern Cyprus Oxford, 1984, p. 1.

(2) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت، 1983، ص ص 670-671.

(3)Ertekun, Op. Cit, p. 1.

(4) د. خليل علي مراد، الأزمة القبرصية الأولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة دراسات تركية، العدد الأول، مركز الدراسات التركية سابقاً [الإقليمية لاحقاً]، جامعة الموصل، 1991، ص 47.

(5) نازلي معوض أحمد، الصراع التركي-اليوناني في الجزيرة القبرصية، مجلة السياسة الدولية، العدد 38، القاهرة، تشرين الأول 1974، ص 156.

(6) مراد، المصدر السابق، ص ص 48-49.

(7) أحمد، المصدر السابق، ص 156.

(8) د. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981، ص 224.

(9) أندرو مانكو، تركيا: الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم علي، سلسلة رقم 2، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1992، ص 59.

(10) لمزيد من التفاصيل عن تلك المناقشات

ينظر: د. نبيل حيدري، تركيا-دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945، صبر للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص ص 136-138.

(11) Middle East Record, Published for the Shiloh Centre for Middle Eastern and Africa Studies, Jerusalem, 1971, pp. 526-527.

(12) I bid., pp. 527-528.

(13) Feros Ahmed, The Turkish experiment in demo curacy (1950-1974), London, West view Press, 1977, p. 415.

(14) I bid., p. 415.
(15) Ertekun, Op. Cit, p. 25.
(16) I bid., p. 25.
(17) I bid., p. 26.
(18) أحمد نوري ألنعيمي، الموقف التركي من أزمة قبرص بين 1974–1976، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 2، بغداد، 1977، ص ص 234–236.
(19) مانكو، المصدر السابق، ص 53.
(20) أحمد، المصدر السابق، ص 159.
(21) المصدر نفسه، ص ص 159–160.
(22) Richard Clogg, Greece and the Cyprus Crisis, The World Today, Vol. 30, No. 9, London, 1974, p. 370.
(23) أحمد، المصدر السابق، ص 160.
(24) ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 230.
(25) Clogg, Op. Cit, p. 370.
(26) أحمد، المصدر السابق، ص ص 160–161.
(27) المصدر نفسه، ص ص 160–161.
(28) مانكو، المصدر السابق، ص ص 53–54.
(29) The Middle East and North Africa (1984-1985), Europa Publications Limited, Thirty First edition, London. 1985, p. 717.
(30) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 231.
(31) حيدري، المصدر السابق، ص 68، 140.
(32) نبيه الأصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية العدد 52، القاهرة، 1978، ص 102.
(33) المصدر نفسه، ص 102.
(34)The Middle East and North Africa, Op. Cit, p. 717.
(35) حيدري، المصدر السابق، ص 140.
(36) ألنعيمي، الموقف التركي من أزمة قبرص، ص ص 247–248.
(37) كمال المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 44، القاهرة، 1976، ص 145.
(38) ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 243.
(39) المصدر نفسه، ص ص 249–250.

(40) الأصفهاني، المصدر السابق، ص ص 99-100.
(41) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 250.
(42) فتحية النبراوي، قضايا العالم الإسلامي، القاهرة، د. ت، ص 538.
(43) المصدر نفسه، ص ص 538-539.
(44) المصدر نفسه، ص 541.
(45) John C. Campbell, Communist Strategies in the Mediterranean in: The Conduct of Soviet Foreign Policy, 2nd edition, Aldine Publishing Company, New York, 1988, p. 553.
(46) The Middle East and North Africa, Op. Cit, p. 717.
(47) حيدري، المصدر السابق، ص 141.
(48) المصدر نفسه، ص 141.
(49) الأصفهاني، المصدر السابق، ص 102.
(50) حيدري، المصدر السابق، ص 141.
(51) الأصفهاني، المصدر السابق، ص 102.
(52) المصدر نفسه، 102.
(53) حيدري، المصدر السابق، ص 141.
(54) هويدا عدلي رومان، لقاء دافوس واحتمالات التقارب التركي-اليوناني، مجلة السياسة الدولية، العدد 92، القاهرة، 1988، ص 242.
(55) المصدر نفسه، ص 242.